مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.650
25 May 1993
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الخمسين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هو زهيتونغ (الصين)

الرئيس (الكلمة بالصينية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٥٠ لمؤتمر نزع السلاح . وفي البداية ، بودي أن أرحب أحر الترحيب ، باسم المؤتمر وباسمي الشخصي ، بمعالي وزير خارجية النرويج ، السيد يوهان يورغن هولست ، الذي سيخاطب المؤتمر اليوم . ولقد تولى الوزير مهام منصبه مؤخرا ، وذلك في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، وأنا واثق من أن الأعضاء يقدرون الاهتمام الذي أبداه بالتحدث إلى المؤتمر في مرحلة مبكرة من فترة ولايته . وقبل تعيينه في وظيفته الحالية شغل معالي الوزير يوهان يورغن هولست مرتين منصب وزير الدفاع وقد شغل قبل ذلك منصب وزير دولة بوزارة الدفاع ثم شغل في وقت لاحق نفس المنصب بوزارة الخارجية . وكان عضوا في المجلس الاستشاري لتحديد الأسلحة ونزع السلاح التابع للحكومة النرويجية ابتداء من عام ١٩٦٩ وحتى نهاية فترة ولاية الحكومة . وله أيضا خبرة أكاديمية واسعة وقد نشر عددا من المؤلفات حول الأمن والسياسة الخارجية . وإني لعلى يقين من أننا سنستمع باهتمام خاص لبيانه اليوم .

وإني سعيد أيضا لحضور المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف ، السيد فلاديمير بتروفسكي ، بيننا اليوم ، وأرحب به ترحيبا حارا في هذه الجلسة العامة .

وقبل الانتقال إلى قائمة متحدثي اليوم ، اسمحوا لي بالإدلاء ببيان افتتاحي بمناسبة تولي الصين رئاسة المؤتمر .

إنه ليشرفني عظيم الشرف أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح باسم الصين . وأعد المؤتمر بأنني ووفدي سوف نبذل كل ما في وسعنا ، في الاضطلاع بواجبات الرئيس ، للتعاون معكم جميعا . وكذلك فإني سأعتمد على معارف وخبرة ومساعدة كافة زملائنا في التطرق معا للمسائل الهامة المطروحة أمام هذا المؤتمر .

وبودي بادئ ذي بدء أن أعرب ، باسم المؤتمر وباسمي الشخصي ، عن امتناننا لسلفي السيد جيرالد شانون ، سفير كندا الموقر ، وعن تقديرنا لتوجيهه الرشيد الذي أحرز مؤتمر نزع السلاح بفضله مزيد التقدم . ولقد مدني فعلا بخبرة جديدة . وبودي أيضا أن أنضم إلى سلفي في الترحيب ترحيبا حارا بيننا بممثل بلغاريا الجديد ، السفير دوبريف . وأنا سعيد جدا أيضا للفرصة المتاحة لي للتعاون على نحو وثيق مع الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، السفير فيسنتي بيراساتيغوي ، الذي تعد مهارته الدبلوماسية الرائعة ويعدُّ فريقه المقتدر بدون شك ضمانا لا غنى عنه لسير مؤتمر نزع السلاح على نحو سلس .

حضرات المندوبين الموقرين ، يسرني أن أخبركم بأني تلقيت ، فور استلامي الرئاسة ، خطابا موجها إلى مؤتمر نزع السلاح من السيد كيان كيشين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في حكومة الصين . فيما يلي نص هذا الخطاب:

"بمناسبة افتتاح الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح السنوية لعام ١٩٩٣ وتولي الصين رئاسة المؤتمر ، يودي أن أتقدم إلى جميع الممثلين الموقرين ، باسم الحكومة الصينية ، بأحر تهانينا وأخلص تمنياتنا .

"والعالم اليوم في مرحلة تاريخية حاسمة تشهد تغيرات هامة جدا . فبانحلال البنية الثنائية القطب وانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين الكتلتين العسكريتين ، بدأ العالم يتجه نحو تعددية الأقطاب . وفي هذه الخلفية يظل الوضع العالمي معقدا وسلسا في آن واحد إذ تتفاقم بعض التناقضات والمنازعات ، وتتصاعد أيضا لتصبح نزاعات مسلحة وحروبا إقليمية . ولا تزال توجد تهديدات للسلم والأمن الدوليين . فنزع السلاح هام الآن أكثر من أي وقت مضى .

"وما انفك مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة ، يبذل جهودا مطّردة من أجل تشجيع نزع السلاح والمساهمة فيه مساهمة إيجابية ، ومن أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين ، كما يشهد على ذلك إبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة . ويواجه المؤتمر اليوم فرصا وتحديات جديدة وهو يحمل آمال المجتمع الدولي الكبيرة . فمن الضروري بناءً على ذلك زيادة تعزيز المؤتمر والتطرق للمسائل العاجلة التي تواجهه ، بما في ذلك توسيع عضويته قصد استغلال القدرات الهائلة وتحقيق أهداف المؤتمر الهامة .

"وحكومة الصين تنتهج بثبات سياسة خارجية مستقلة تقوم على السلم وتتمثل أهدافها الأساسية في صيانة السلم الدولي وتشجيع التنمية الاقتصادية . ولقد دأبت الصين على معارضة سباق التسلح وتأييد التحقيق المبكر لأهداف نزع السلاح المحددة في قرارات ووثائق الأمم المتحدة ذات الصلة . كما اتخذت الصين سلسلة من الإجراءات الهامة بمبادرة منها وقدمت المساهمة المنتظرة منها . وفي منع الحرب النووية وتوفير الضمانات الأمنية ، مثلا ، تصدرت الحكومة الصينية الطليعة في التعهد بشكل أحادي الطرف بعدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت من الأوقات أو في أي ظرف من الظروف والامتناع دون قيد أو شرط عن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفي المناطق الخالية من السلاح النووي . وفي الوقت نفسه اقترحت الصين أيضا إبرام اتفاقية دولية تحقيقا لهذا الغرض ، وهذا أمر تعتقد أن من شأنه أن يكون إسهاما هاما في صيانة السلم والأمن الدوليين .

"وتقيّم الحكومة الصينية دور المؤتمر تقييما إيجابيا وتعلق عليه قدرا كبيرا من الأهمية وقد شاركت دوما في أعماله بنشاط وعلى نحو بناء . وفي المستقبل سوف تواصل الصين العمل مع غيرها من الدول المشاركة في المؤتمر في جهد يرمي إلى زيادة تعزيز دور المؤتمر والإسهام مجددا في صيانة السلم وتشجيع التنمية . وفي الختام نتمنى لمؤتمر نزع السلاح مزيد التوفيق ." .

حضرات المندوبين الموقرين ، كما قال بالتحديد البعض ممن سبقوني في هذا المنصب فإنه على رئيس هذا المؤتمر أن يدرك أنه ملزم بحكم واجبه بأداء وظيفته بطريقة غير متحيزة ومتوازنة . وفي نفس الوقت فإن ذلك لا يمنعه من الإعراب عن مواقف حكومته . وكونوا متأكدين من أني سوف أتّبع هذه الممارسة ، متقيدا بدقة بالنظام الداخلي للمؤتمر .

واسمحوا لي بأن أشير بسرور وتقدير إلى أن مؤتمر نزع السلاح قد أحرز أثناء دورته الأولى تقدما كبيرا بفضل القيادة الفعالة للسفير الموقر أموريم ممثل البرازيل والسيد ديانوف ممثل بلغاريا ، فأرسى بذلك أساسا متينا لكامل العام . كما توصل المؤتمر إلى تفاهم حول جدول أعماله لعام ١٩٩٣ واتفق ، دون الإخلال بأية قرارات تتخذ في المستقبل بشأن الإطار التنظيمي للبنود الأخرى ، على البدء في عمله فورا بشأن أربعة بنود ، وأنشئت لجان مخصصة معنية بهذه البنود فبدأ العمل الموضوعي بسرعة . وبالإضافة إلى ذلك اعتمد المؤتمر تقريرين: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، والتقرير عن الاستعراض الجاري لجدول الأعمال وتكوين المؤتمر وأساليب عمله ، على التوالي .

وإني لمرتاح أيضا لملاحظة أن المؤتمر قد عين السفير الموقر أحمد كمال ممثل باكستان ، والسفير ميغويل مارين بوش ممثل المكسيك ، والسفير بول أو سوليفان ممثل أستراليا ، بوصفهم منسقين خاصين معنيين بمسائل تحسين سير المؤتمر وضمان فعاليته ، وجدول الأعمال ، وعضوية المؤتمر ، وهي مسائل هامة . ولقد طلبت حتى الآن رسميا أكثر من ٣٠ دولة الانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح . وهذا لا يعكس وحسب اهتمام المجتمع الدولي الكبير بمؤتمر نزع السلاح والآمال التي يعلقها عليه ، وإنما يبين أيضا أنه من الملح إيجاد حل لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح . وبالإضافة إلى ذلك يرأس السفير مارين بوش أيضا المشاورات بشأن مسألة عدم الانتشار . وإني واثق من أن هؤلاء السفراء الموقرين سوف يقدمون المزيد من المساهمات في تسوية هذه المسائل على نحو سلس ، بفضل خبرتهم الدبلوماسية الثرية وتفانيهم في العمل .

و"حظر التجارب النووية" بند من البنود الهامة على جدول أعمال المؤتمر ، يحظى بعناية العديد من الوفود . والصين التي تدرك تماما إلحاح طلب جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حظر التجارب النووية دأبت في جميع الأحوال على توخي موقف حذر جداً قوامه ضبط النفس تجاه التجارب النووية ، وهي تأمل بصدق أن تحل هذه المسألة في إطار نزع السلاح النووي الشامل . ويسرنا ملاحظة أن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية قد أنشئت في وقت مبكر هذا العام ، وبدأت أعمالها بشكل سريع جدا

تحت قيادة رئيسها الموقر السفير تاناكا ممثل اليابان . وسوف تشارك الصين ، كما فعلت في الماضي ، في اللجنة المخصصة متحلية بروح بناءة ، وهي تتمنى لها التقدم في أعمالها .

ويعد بند "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" بندا هاما آخر من بنود جدول أعمال المؤتمر . وإن كان المؤتمر قد أولى هذه المسألة العناية طوال أعوام عديدة إلا أنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى أية نتائج مرضية . ونحن نعتقد أن اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية سوف تحقق تقدما في أعمالها تحت قيادة ممثل رومانيا الموقر السفير نياغو . والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في كل مكان تناضل من أجل تشجيع نزع السلاح النووي والمساهمة فيه وصيانة السلم العالمي وتطلب في نفس الوقت أن توفر لها الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية . والصين تعتبر ذلك أمرا معقولا تماما ، وتؤيده تأييداً كاملاً وتوفر ضمانات من طرف واحد . وموقف حكومة الصين الذي يقوم على مبادئ ، وكذلك موقفها الإيجابي من هذه المسألة ، مبينان في الخطاب الموجه من السيد كيان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الصين .

كما أن مؤتمر نزع السلاح قد أنشأ هذا العام ولأول مرة لجنة مخصصة معنية بالشفافية في مسألة التسلح يرأسها سعادة السفير زهران ممثل مصر . ونحن نقدر الجهود التي يبذلها الرئيس ونتمنى له كل التوفيق . وتنضم الصين إلى التوافق في الآراء بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الصلة ، وتشارك بنشاط في أعمال اللجنة المخصصة . ومن شأن اتخاذ تدابير مناسبة وعملية في مجال الشفافية في مسألة التسلح أن يفضي إلى بناء الثقة الدولية ، والتخفيف من حدة التوتر ، وإقامة مستويات معقولة من التسلح لجميع الدول . ويجب أن يكون الغرض من التطبيق العملي للشفافية في مسألة التسلح تعزيز السلم والأمن والاستقرار في جميع البلدان والمناطق وفي العالم بأكمله . ولقد عرضت الصين مواقفها من هذه المسألة في ورقة عمل . وبودنا أن نعمل مع غيرنا من الوفود من أجل تحقيق نتائج مقبولة للجميع .

واللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي قد بدأت بالفعل عملها تحت قيادة السفير هوفمان ، ممثل ألمانيا الموقر . وترى الصين أنه لمن ذي الدلالة الإيجابية بالتأكيد أن تناقش اللجنة المخصصة تدابير بناء الثقة . وفي نفس الوقت من الأهمية بمكان أن تدرك بصورة حقيقية أهداف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بما يحظر كافة أنواع الأسلحة في الفضاء ، بما يحقق عدم تسليح الفضاء الخارجي ويحظر استخدام القوة وأعمال العدوان في الفضاء الخارجي ، إلخ . ونحن نأمل أن يتسنى إحراز تقدم في جميع هذه المجالات وأن يتسنى التوصل إلى اتفاق دولي مقبول للجميع ؛ وهذا أمر يكون ، بدون شك ، مرحبا به على نطاق عالمي .

ونظرا للوضع الجديد في العالم ، يواجه المجتمع الدولي مهام أكثر الحاحاً من أي وقت مضى من أجل مزيد تقدم نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين . كما أن مؤتمر نزع السلاح يواجه تحديات وفرصا جديدة . واختتام المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية يدل من جديد على إمكانات مؤتمر نزع السلاح الهائلة وحيويته . فلنواصل تعاوننا لكي نمكّن هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الدولية الوحيدة في مجال نزع السلاح من القيام بدور أهم والتقدم بإسهام أكبر . شكرا لكم جميعا . وبهذا آتي إلى نهاية بياني الافتتاحي .

أدعو الآن المتحدثين في هذه الجلسة العامة إلى الإدلاء ببياناتهم . ويوجد على قائمة المتحدثين ، بعد وزير خارجية النرويج ، ممثلو إندونيسيا ، والسنغال ، وكندا .

أعطي الكلمة الآن للسيد يوهان يورغن هولست ، وزير خارجية النرويج .

السيد هولست (النرويج): سيدي الرئيس ، حضرات المندوبين الموقرين ، سيداتي وسادتي ، اسمحو لي بادئ ذي بدء بأن أهنئ سعادة السفير هو زهيتونغ بمناسبة توليه المهمة الهامة المتمثلة في رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وفي هذه الفترة التي تشهد تغيرا سياسيا عالميا مهما سوف يتطلب الأمر بالتأكيد التحلي بالشجاعة والحكمة لقيادة المؤتمر بطريقة يتسنى له بها الاستمرار في خدمة طموحات المجتمع العالمي ، وإني لأشعر بالشرف والاعتزاز حقا في التحدث إليكم هنا اليوم . وأنتم تشاركون جميعا هنا في مهمة من أسمى مهام عصرنا . وبلدي يؤيد هذه المهمة ويسعى إلى المشاركة فيها على نحو وثيق .

ونقطة انطلاق حديثي هنا هي أن نهاية الحرب الباردة لا تغني عن الحاجة إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، إقليميا أو عالميا . بل إن الحاجة والفرص سوف تتزايد بالعكس ، في رأيي . وفي رأيي أيضا أن جدول أعمال تحديد الأسلحة لا بد أن يتغير إذ إن الانقسام السائد بين الشرق والغرب فسح المجال لمجموعة أكثر تعقيدا وتباينا من المشاكل والتحديات الأمنية .

ولم نعد نواجه الحاجة إلى ترسيخ علاقة مواجهة نووية وإلى القيام ، إن صح التعبير ، بإزالة بواعث اتخاذ الإجراءات المبكر وإغراءات الإفادة من المزايا الواضحة للمبادرة بالضرب ، وكذلك مصادر الحوادث المحتملة . ولقد أصبح الاستقرار هدفا أكثر تعقيدا وتنوعا إذ أصبح من الضروري مناشدته في مجموعة متنوعة من المسارات الإقليمية المحددة . ومع ذلك فإن نهاية الحرب الباردة سوف تعزز أيضا

الآفاق وتزيد الحاجة إلى صكوك وأنظمة عالمية . ولا بد للقوانين العامة والقواعد والمعايير أن تحل بشكل متزايد محل الوظائف التنظيمية لنظام الردع المتبادل السابق بين الشرق والغرب ومضاعفاته .

وفي رأينا تظل الأهداف والمقاصد الأساسية المقبلة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح هي الأهداف والمقاصد التالية: (١) تخفيض خطر الحرب ؛ (٢) تخفيض الدمار في حالة نشوب الحرب ؛ (٣) تسهيل الإنهاء المبكر للحرب ؛ (٤) بناء الأمن الدولي من خلال تعهدات تعاونية وليس تنافسية ؛ (٥) تحقيق وفورات نقدية ، بكل بساطة .

ولتعقيد الأمور أضافت نهاية الحرب الباردة خمسة تحديات رئيسية جديدة هي: أولا ، مكافحة ومنع تلوث البيئة ، وبشكل خاص التلوث النووي ، نتيجة للنشاط العسكري السابق وكتأثير مباشر لنزع السلاح الشامل . ويجب بهذا الخصوص ملاحظة أن تنفيذ اتفاقات نزع السلاح يمكن أن يكون مكلفا جدا فعلاً . كما أن ذلك يحتاج إلى مساعدة وتعاون دوليين . وبالتالي فإن تلك الاتفاقات تعمل كحافز لتطور خاصية مميزة للأمن المشترك من الناحية الخُلقية ؛ ثانيا ، نقض المخلفات النفسية والمادية لأي مواجهة سابقة ؛ ثالثا ، منع التفكك الاجتماعي الذي يمكن أن يهدد الاستقرار الديمقراطي نتيجة تخفيض عدد المنشآت العسكرية على نطاق واسع ؛ رابعا ، تشجيع آليات وإجراءات منع الحرب ، وإدارة الأزمات ، وحفظ السلام ، وتعزيز السلم ؛ خامسا ، تسهيل وتشجيع التحول السلمي من خلال بناء المجتمعات قصد احتواء وحصر تنامي النزعة القومية الإثنية .

ويجب أن يكرس الآن جهد متجدد لتنفيذ جدول أعمال شامل للحد من الأسلحة لفترة ما بعد الحرب الباردة . ونحن في حاجة إلى استنباط وإعمال قوانين وقواعد ومعايير جديدة بإمكانها أن تحفز ظهور نظام أمني دولي مستدام . فما هي يا ترى القواعد الأساسية التي يجب أن تدعم ذلك النظام؟ توجد ، في رأيي ، خمس قواعد هي: أولا ، التعهد بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ؛ ثانيا ، الالتزام بقاعدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ؛ ثالثا ، الالتزام بنظام مراقبة فعالة يرمي إلى منع انتشار القذائف التسيارية ؛ رابعا ، التعهد بإقامة أنظمة منصفة وتعاونية لإدارة نقل التكنولوجيات الحساسة ؛ خامسا ، التقيد بالمبادئ التوجيهية فيما يتصل بنقل الأسلحة التقليدية قصد منع سباق التسلح المحلي وعدم الاستقرار والعدوان .

إن مؤتمر نزع السلاح هو الراعي الرئيسي لتطلعات ومصالح المجتمع العالمي في ميدان نزع السلاح . وقصد تقييم الإنجازات واتجاهات المستقبل لا بد لنا من أن نذكّر أنفسنا بنظام الأولويات الأصلي فيما يتصل بمفاوضات نزع السلاح الشامل: فهل تذكرون

هذا الترتيب للأولويات؟ الأسلحة النووية ؛ أسلحة الدمار الشامل الأخرى ، بما فيها الأسلحة الكيميائية ؛ الأسلحة التقليدية ؛ خفض القوات المسلحة . هذا وقد وضعت الأولويات في خلفية تعزيز التسلح أثناء الحرب الباردة على الأسلحة النووية بشكل خاص . ولا تزال الأولويات قائمة ولكن طبيعة التحديات والحلول الممكنة قد تغيرت .

وعند تقييم الإنجازات في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة منذ عام ١٩٧٨ نجد في التطورات الأخيرة ما يبعث على التشجيع:

لقد تراجع الخطر النووي بشكل مفاجئ . واتفاقا ستارت الأول والثاني عندما يتم تنفيذهما سوف يخفضان بحدة مستويات الأسلحة النووية الاستراتيجية . وهذان الاتفاقان ، من خلال التخفيض والإزالة الاختياريين للأنظمة المزعزعة للاستقرار سوف يقيمان نظاما تتناقص فيه التهديدات إلى حد بعيد وتشكل الأسلحة النووية فيه أسلحة آخر ما يُلجأ إليه من أسلحة . وقد أدت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى إلى تدمير فئة بأكملها من الأسلحة النووية . كما أزيلت بشكل أحادي الطرف فئات أخرى من الأسلحة النووية في أوروبا مثل القذائف النووية الأرضية القصيرة المدى ، والذخائر والقذائف المدفعية النووية ، وشبكات الدفاع والتدمير الجوية النووية . وأزيلت كافة الأسلحة النووية من السفن البحرية ، فيما عدا الغواصات الاستراتيجية المكرسة لغرض معين أثناء العمليات العادية في زمن السلم ؛

من المفروض أن تدخل اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن . وتعتزم النرويج الانتهاء من عملية التصديق عليها قبل عطلة البرلمان الصيفية . والآن وقد بدأنا نقترب من بدء نفاذ الاتفاقية بدأت المشاكل المتصلة بإنفاذها تزداد وضوحا . ونلاحظ بقلق الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدول الموقعة الرئيسية بهذا الخصوص . والأمر يحتاج إلى بذل جهود دولية واسعة لتنفيذ أحكام الاتفاقية . والنرويج مستعدة لتلعب دورها في مثل هذا الجهد المشترك . وبشكل أخص فإننا مستعدون للمساعدة على تدمير الأسلحة الكيميائية في الوقت المناسب وبشكل آمن في المناطق الواقعة بالقرب من ترابنا . واتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تشكل نصرا هائلا لجهد مؤتمر نزع السلاح التفاوضي ومهارته ومثابرته ، تعِد بإزالة فئة بأكملها من فئات أسلحة التدمير الشامل ؛

في مجال الأسلحة التقليدية تعِد معاهدة القوات التقليدية في أوروبا بتخفيض مستويات الأسلحة التقليدية في المنطقة الأوروبية وتثبيت الوضع في المناطق الأمامية سابقا من خلال التخفيض والسحب الاختياريين للأسلحة الثقيلة اللازمة للهجوم المفاجئ . وبالاضافة إلى آثار المعاهدة المباشرة أدت نهاية الحرب الباردة وأدى التحول السياسي في أوروبا إلى تخفيض عام للإنفاق العسكري والتسلح في نصف الكرة الشمالي ؛

أقيم نظام شامل لتدابير بناء الثقة والأمن ووضع هذا النظام حيِّز التطبيق في أوروبا . وهو يساهم في الشفافية وإمكانية التنبؤ وإدارة الأزمات . وتوفر عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مثالاً بإمكانه ، إذا تم الاقتداء به على نحو ملائم ، أن يعزز الأمن والتعاون في مناطق أخرى أيضا .

وهذه في رأيي إنجازات كبيرة . ولكن ، وكما سبق أن أشرت إلى ذلك ، سوف يستغرق تنفيذ الاتفاقات بعض الوقت ، وسوف يتطلب تعاونا واسع النطاق ، وسوف يثير تحديات جديدة ، كما يمكن أن يثير مصادر نزاع وعدم استقرار جديدة إذا لم يتم رصد وإدارة هذه الاتفاقات بحذر .

ولا بد من تنفيذ اتفاقي ستارت بعزم ودون إبطاء . والتصديق على هذين الاتفاقين وتنفيذهما أساسيان لصيانة سلامة عملية ستارت ومعاهدة عدم الانتشار بوصفهما أساس الأمن الدولي . وتدعو النرويج أوكرانيا إلى التصديق على اتفاق ستارت الأول والسماح بإنفاذ أحكامه إنفاذاً كاملاً والتصديق على اتفاق ستارت الثاني وتنفيذه . ونحث أوكرانيا وكازاخستان على الانضمام دون إبطاء أو سابق شروط إلى معاهدة عدم الانتشار كدولتين غير حائزتين للأسلحة النووية طبقا لبروتوكول لشبونة .

ولقد مهدت نهاية الحرب الباردة السبيل لظهور توافق دولي جديد في الآراء بشأن مسائل الأمن الرئيسية . وسيكون لمؤتمر نزع السلاح دور حيوي يلعبه في ذلك المسعى النبيل والهام عن طريق الاعتماد على الإنجازات الأخيرة واستنباط جدول أعمال جديد لفترة ما بعد الحرب الباردة .

لقد أشرت بالفعل إلى ما أرى أنه سيكون البعض من التحديات الرئيسية . واسمحو لي الآن بأن أكرر بعض الاحتمالات الرئيسية المرتقبة:

إن جدول أعمالنا للأمن في المستقبل أكثر تعقيدا من أي وقت مضى . ثم إن الحاجة إلى توخي نهج شامل اكتست إلحاحاً جديداً . إلا أن الآفاق المرتقبة للنجاح قد عززها في نفس الوقت توافق عالمي جديد ومتزايد في الآراء ؛

يتوقف أمن المستقبل على مزيج من المبادرات والتدابير الإقليمية والعالمية . ويظل هذا المؤتمر الحارس الرئيسي للجزء العالمي من تلك المعادلة ؛

سيظل تحديد الأسلحة ونزع السلاح يلعبان دورا هاما في سعينا إلى تحقيق مزيد الأمن والاستقرار . وفي عالم مترابط يحتاج الأمر بإلحاح إلى قيام المؤسسات العالمية بدور متزايد . ونحن في حاجة إلى حفز العودة بشكل رئيسي إلى تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح أيضا قصد تعزيز تأمين حد أدنى من النظام والتنظيم المعقول في العالم .

هذا ، ونحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح قد أفاد من مشاركة مراقبين نشطين وأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لن تجعل المؤتمر أقل فعالية كهيئة تفاوضية . بل بالعكس فإن إدخال أعضاء جدد من شأنه أن يسجل في هذه المرحلة بداية فصل جديد في عمل المؤتمر الذي يباشر مهمة إقامة البنية الأساسية لنظام أمني دولي جديد منصف ومتين . ومن شأن التوسيع أن يضيف الشرعية والمصداقية إلى ذلك التفاني الجديد .

وفي رأينا فإنه يجب عدم مزيد إرجاء توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح . فالنرويج طلبت الانضمام في عام ١٩٨٢ وكانت المرشح الغربي الذي نال التأييد منذ عام ١٩٨٤ . وبإمكاني أن أؤكد أن النرويج لا تزال مهتمة بالانضمام وأنها مستعدة لتوفير الدعم اللازم من حيث الموارد التي تستلزمها العضوية الكاملة .

والنرويج مراقب لدى مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٨١ وقد شاركت في جميع هيئاته الفرعية . وأسهم المتحدثون باسم النرويج على أساس منتظم في النقاش العام مؤكدين بذلك على الأهمية السياسية التي نعلقها على أعمال هذا المؤتمر . وحاولنا أيضا الإسهام بوجهات نظرنا بطرق أخرى مثل المساهمة من خلال وثائق العمل .

وفيما يتصل بمشاركة النرويج في المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، بدأت وزارة الخارجية في عام ١٩٨١ برنامج بحث بشأن التحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية . ونتيجة لهذا البرنامج قدمت على أساس سنوي وثائق عمل في مؤتمر نزع السلاح .

كما أن النرويج استضافت عددا من الحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية بشأن مسائل نزع السلاح ، بما في ذلك ندوة حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية لممثلي وفود مؤتمر نزع السلاح بأوسلو في أيار/مايو ١٩٨٧ . وسوف تعقد حلقة دراسية دولية حول عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بأوسلو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ .

وفي مجال التحقق من الاهتزازات كرست النرويج على مر الأعوام قدرا كبيرا من الموارد للبحث في مجال الاهتزازات فيما يتصل بالحظر الشامل للتجارب النووية . وتشغيل الصفيفة السيزمية النرويجية "نورسار" والقيام بأنشطة البحث المتصلة بذلك يشكلان عنصرين أساسيين في هذه الجهود . ولقد تقدمت النرويج بعدة وثائق عمل تعكس النتائج الرئيسية المستخلصة من هذا البرنامج .

ولقد بنيت خبرتنا الوطنية في ميدان التحقق الاهتزازي من معاهدة لحظر التجارب حول مرافق "نورسار" . وقد ركزت الأبحاث ب "نورسار" على استحداث تقنيات لكشف الظواهر الاهتزازية الصغيرة وتحديد موقعها وتحديد كثافتها ، باستخدام صفائف

حساسة عالية التردد . كما تم إثبات الدور الهام الذي تلعبه الصفائف في الشبكة العالمية . وهناك توافق في الرأي في فريق الخبراء العلميين على أن هذه الصفائف يجب أن تشكل العمود الفقري لأي نظام رصد في المستقبل .

ونحن نلاحظ بارتياح أن فريق الخبراء العلميين يتهيأ لإجراء اختبارات عالمية لنظام منقح لرصد معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية في ظرف عامين (الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين) . والنرويج مستعدة من خلال "نورسار" لتلعب دورا نشطا في هذه الأعمال . وسوف نحتفل هذا الصيف بالذكرى الخامسة والعشرين للاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج والمُنشئ لـ "نورسار" . والحكومة النرويجية فخورة حقا بالعمل القيّم الذي قامت به الصفيفة "نورسار" خلال هذا الربع من القرن .

والحظر الشامل للتجارب النووية يظل بالنسبة للنرويج هدفا يحظى بأعلى درجة من الأولوية . وعمليات الوقف الاختياري من طرف واحد للتجارب والسارية الآن بالنسبة لأغلبية من الدول الحائزة للأسلحة النووية مرحب بها تماما . وهي توفر فضلا عن ذلك فرصة تاريخية لا بد لنا من عدم تفويتها . وإننا لنشعر بالانشراح للإعلان المشترك بين الرئيسين كلينتون ويلتسين الصادر عن فانكوفر والذي اتفق فيه الرئيسان على البدء في مفاوضات بشأن حظر شامل متعدد الأطراف للتجارب النووية في وقت مبكر . ونؤيد أيضا الاقتراح الفرنسي الرامي إلى إجراء مشاورات فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن مسألة حظر التجارب النووية .

والدول الحائزة للأسلحة النووية تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ويجب أن تبدأ المفاوضات في وقت مبكر وأن تمضي بتوازٍ مع التحضيرات للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار . ومن شأن هذا التوازي أن يسهل كثيرا العمل التحضيري ويساهم في تحقيق نتيجة ناجحة في مؤتمر عام ١٩٩٥ . وإني لقلق حقا لأن التقصير في إحداث هذا التوازي والتفاوض على وجه الإلحاح وبحسن نية من أجل وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن أن يعرض كامل مؤتمر معاهدة عدم الانتشار لخطر جسيم .

ودعوني الآن أسرد بإيجاز شديد قائمة الأسباب التي من أجلها نعلق هذا القدر الكبير من الأهمية الرمزية والموضوعية على التبكير في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية:

١ - إن إبرام هذه المعاهدة يرمز إلى نهاية سباق التسلح النووي الذي شكل العلاقات الدولية وحرَّفها أثناء فترة الحرب الباردة . والأسلحة النووية لا يمكن بطبيعة الحال إلغاء اختراعها ولكنه يمكن الحد منها وتفكيكها وتدميرها ووقف مزيد استحداثها ؛

٢ - إن إبرام المعاهدة يرسم دورا مخفضا إلى حد بعيد للأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن الوطنية والدولية بما يخفض حوافز انتشار هذه الأسلحة ؛

٣ - يوفر الإبرام معاوضة لازمة ومعقولة للدول الحائزة للأسلحة النووية لتعهدها العام بنظام عدم انتشار قادر على البقاء ومنصف ؛

٤ - يوفر الإبرام أساسا ملموسا لتعهدات تعاونية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الأمر الذي يعمق ويوسع توافق الآراء الناشئ بين الدول العظمى ؛

٥ - يوفر الإبرام أخيرا تأمينا إضافيا من تلوث البيئة النووي . وتوجد أمثلة عديدة لتسرب المخلفات المشعة على إثر التجارب الجوفية . وبلدي قلق بشكل خاص بهذا الخصوص لأن موقع التجارب النووية الروسي الوحيد المتبقي يوجد بنوفايا زملیا الذي هو قريب جدا من الأراضي النرويجية ويقع في منطقة بالمحيط لها نظام إيكولوجي هش فائق الأهمية لجني محاصيل الرصيد السمكي الرئيسية .

وحظر تجارب الأسلحة النووية حظرا شاملا أمر ممكن ومشكلة التحقق قابلة للحل . ويرجح أن تكون شبكة عالمية للرصد ، تتألف من محطات حساسة لرصد الاهتزازات ، الأساس لنظام تحقق من معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . ويجب أن يستخدم هذا النظام أحدث التطورات التكنولوجية وأن يشمل أيضا محطات عالية الجودة من نوع محطات الصفائف . ويمكن التفكير أيضا في التفتيش الموقعي بالتحدي ، واستخدام الصور التي ترسلها التوابع الاصطناعية ، وقياس النويدات المشعة المنقولة جوا وغير ذلك من أدوات القياس الإضافية لأغراض التحقق . وبالتالي لم تعد مشاكل التحقق تشكل عقبات لها ما يبررها .

وعلى مر الأعوام قُدمت أسباب عديدة تأييدا لاستمرار التجارب النووية . والحاجة المزعومة إلى تأمين الثقة في الترسانة النووية وتحسين سلامة وأمن الأسلحة النووية هما الآن الحجتان الرئيسيتان المعارضتان لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ثم إن تخفيض أعداد الرؤوس الحربية يساهم في تعزيز السلامة والمراقبة عموما . ويجب البدء بتدمير الأسلحة القديمة أولا وترك أكثر الرؤوس الحربية سلامة وأمنا في المخازن . وإزالة الحاجة إلى التأهب الأقصى لرد الفعل تسمح بتخزين الأسلحة النووية وصونها بأسلم الطرق . ويمكن إعادة ملاءمة تصميم الأسلحة وتجهيزها بوصلات متطورة للقيام بالعمليات المباحة ، إلخ . كما يمكن إعادة صنع الرؤوس الحربية طبقا للمواصفات الأصلية إذا نشأت مشاكل أو وفقا للجداول المتفق عليها . وهناك الآن اتفاق واسع إلى حد ما بين الخبراء على أن المشاكل ذات الصلة يمكن حلها عن طريق برامج تفتيش المخزونات والتجارب غير النووية .

وفي الماضي كانت الحجة الرئيسية للقيام بالتجارب النووية هي استحداث أسلحة نووية جديدة وأكثر تطورا . ولم تعد هذه الحجة تفرض نفسها . والشعور بالحاجة إلى

استحداث رؤوس حربية جديدة كثيرا ما كان يبرره هدف تعزيز الردع ومنع الخصم من تحصيل امتيازات من طرف واحد في سباق التسلح النووي . ولم تعد الاعتبارات من هذا القبيل تلهم السياسات العامة والآفاق المرتقبة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، ويجب عدم السماح لها بإلهامها .

ويعد ما سيتحقق من نتائج في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ أمرا هاما للغاية . وأنا سعيد لملاحظة أن العملية التحضيرية التي بدأت في نيويورك في وقت سابق هذا الشهر قد انطلقت انطلاقة جيدة . وستظل النرويج تعمل من أجل الانضمام العالمي للمعاهدة والامتثال الكامل لأحكامها . ويجب مزيد تعزيز المعاهدة كما يجب أن تظل المعاهدة سارية المفعول إلى أجل غير مسمى . ومعاهدة عدم الانتشار شرط ضروري ولكن غير كاف لمنع الانتشار . ويجب أن تشكل النقطة الأساسية في نظام تعاوني واسع بين الدول الحائزة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية يرمي إلى منع الانتشار النووي ، وتعزيز جهود وحوافز عدم الانتشار ، وإقامة نظام جدير بالثقة وفعال للجزاءات والمكافآت .

والنرويج تأسف بالغ الأسف لإعلان كوريا الشمالية نيتها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار . ذلك أن خطوة من هذا القبيل من شأنها أن تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي وكذلك الدولي . ولقد عمدنا إلى حث حكومة ذلك البلد شنائيا وفي الأمم المتحدة على إعادة النظر في قرارها . وبناء على ذلك فإننا نرحب بقرار مجلس أمن الأمم المتحدة ٨٢٥ المتعلق بنية كوريا الشمالية الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار . وهذا القرار يبرهن على أن المجتمع الدولي مصمم على بذل كل الجهود لإقناع كوريا الشمالية بإعادة تأكيد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار والامتثال كليا لالتزامات الضمانات التي تعهدت بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ذلك أن المعاهدات لا بد من الامتثال لها والتقيد بها .

واسمحوا لي ، في الختام ، بالعودة إلى مسألة التجارب النووية . فاستمرار التجارب النووية يوفر بؤرة تركيز خاصة على مخاطر الإشعاع . والرأي العام في أوروبا الشمالية ، وفي بلدي بشكل خاص ، قلق بشكل متزايد إزاء خطر الإشعاع الناتج عن النفايات النووية في المياه المجاورة أو على البر ، أو عن الحوادث النووية ، أو التسرب العرضي من التجارب النووية . وهناك أيضا خطر احتمال أن تحرك التجارب النووية النفايات المشعة التي سبق إغراقها في مناطق محيطة بموقع التجارب .

إن عصرنا عصر الفرص السانحة والمخاطر في آن واحد . فلننتهز بناء على ذلك هذه الفرصة لمكافحة المخاطر التي تحدثها الأسلحة وللحد من هذه المخاطر . ومؤتمر نزع السلاح يوفر الوسيلة لجعل ما هو لازم ممكنا .

الرئيس (الكلمة بالصينية): أشكر وزير خارجية النرويج على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس .

أدعو الآن السفير بروتوديننينغرات ، ممثل إندونيسيا ، إلى الإدلاء ببيان .

السيد بروتوديننينغرات (إندونيسيا): سيدي الرئيس ، اسمحوا لي رجاء بأن أهنئكم بادئ ذي بدء ، باسم الوفد الإندونيسي ، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وإني إذ أعرف حق المعرفة مؤهلاتكم الشخصية لواثق تماما من أن المؤتمر سوف يزيد في هذه الدورة الثانية المضي قدما في أعماله بشأن البنود المحددة أثناء الدورة الأولى ، ألا وهي: حظر التجارب النووية ، منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ضمانات الأمن السلبية ، الشفافية في مسألة التسلح . وبودي أيضا أن أعرب عن جزيل شكري للسفير أموريم ممثل البرازيل ، والسفير ديانوف ممثل بلغاريا ، والسفير شانون ممثل كندا ، على الفعالية التامة والطريقة المثالية اللتين ترأسوا بهما بنجاح اجتماعاتنا السابقة . واسمحوا لي بانتهاز هذه الفرصة للانضمام إليكم في الإشادة بوزير خارجية النرويج ، معالي السيد يوهان يورغن هولست ، الذي سيكون خطابه بالتأكيد مصدر إلهام هاما للمؤتمر في مداولاته الحالية والمقبلة . وأخيرا بودي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للترحيب بزميلنا الجديد السفير دوبريف ممثل بلغاريا .

وبودي أن أقتصر في مداخلتي اليوم على عدد قليل من النقاط في ضوء التطورات الأخيرة ، وخاصة منها تلك المتصلة بتعزيز وتوسيع نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . وبهذا الخصوص دأبت إندونيسيا ، بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، على الالتزام بنص المعاهدة وروحها وستظل تلتزم بهما وهي مستعدة دوما للانضمام إلى أية جهود في تشجيع الانفاذ الكامل للمعاهدة . وبناء على ذلك فإن وفدي يشاطر كليا الرأي الذي أعرب عنه عدد من الزملاء الذين تحدثوا أثناء الجلسات العامة السابقة لمؤتمر نزع السلاح مؤكدين أن معاهدة عدم الانتشار - التي انضمت إليها ١٥٧ دولة - تعد حتى الآن معاهدة تحديد الأسلحة القائمة التي تحظى بأوسع تأييد . والنجاح في تنفيذ هذه المعاهدة في الوضع غير المؤاتي الذي خلقه البعض من أسوأ اللحظات في تاريخ العالم الحديث ، التي كثيرا ما كان ينظر فيها إلى الحرب النووية كاحتمال وشيك ، يمثل في رأيي دليلا آخر على إنجاز المعاهدة الرائع .

ودون الانتقاص من ذلك النجاح فإننا لا نكون مع ذلك قد أنصفنا إذا لم نشر إلى أن تخلُّف عدد من الدول الأطراف عن الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة قد أثار في جميع الأحوال مشاغل ذات شأن لدى أغلبية الدول الأطراف المدافعة عن التنفيذ الكامل وغير التمييزي للمعاهدة منذ بدء سريانها . والالتزامات غير الموفى بها مثل تلك المتعلقة بالمادة السادسة وبالفقرتين ٩ و١١ من الديباجة المتعلقتين بوقف سباق

التسلح النووي ونزع السلاح النووي والوقف الأبدي لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ، وكذلك التنفيذ غير المرضي للمادة الرابعة المتعلقة بتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، قد أصبحت موضوع النزاع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، الأمر الذي أدى إلى تضاؤل وزن المعاهدة .

وما انفكت إندونيسيا ، التي هي دولة غير حائزة للأسلحة النووية تحترم كليا وبإخلاص كافة الالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدة ، تعارض كل فعل يؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية . وبقدر ما نحترم السلطة الدولية ذات الصلة فإننا ننتظر أيضا من الدول الأطراف الأخرى أن تفعل نفس الشيء . غير أن آخر حدث بهذا الخصوص علّمنا أيضا درساً مفيداً فهمنا منه كيف أن أوجه القصور والتضارب في تنفيذ المعاهدة قد جعلت من مسألة امتثال واضحة المعالم مسألة تُعد معالجتها أمراً معقداً إلى أبعد حد . وهناك درس هام آخر يمكن استخلاصه من منظورنا الوطني ودون الإقليمي هو تزايد وجاهة فكرتنا بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا ، تمشيا مع المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار .

وبعد مضي عقدين وبعدما بلغت التغيرات الجوهرية في الحلبة السياسية الدولية أوجها في انهيار المنافسة بين الدولتين العظميين وفي السياسات القائمة على الكتلتين ، يبدو العالم اليوم مختلفا تماما عمّا كان عليه في عام ١٩٧٠ ، عندما بدأ سريان معاهدة عدم الانتشار . ولا بد من التكيف بالحقائق والتحديات الجديدة التي ولّدتها عمليات إعادة تشكيل التحالفات السياسية هذه وبعثها من جديد بوصف ذلك قوة دافعة للقيام على وجه الإلحاح بتدارك نقاط الضعف في تنفيذ المعاهدة ومن ثم تعزيز مصداقية معاهدة عدم الانتشار بوصف ذلك نظاما لعدم الانتشار جديرا بالثقة نصبوا إليه جميعا . وبهذا الخصوص ، وفي رأينا المروّى فيه ، فإن مصداقية معاهدة عدم الانتشار يمكن الحكم عليها من منطلق ما إذا كانت جميع الدول الأطراف تحترم احتراما كاملا نص وروح الأحكام التي هي أساسية لمنع انتشار الأسلحة النووية وتشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، كما وردت في المواد الأولى والثانية والرابعة والسادسة والسابعة .

وإنه لمن بواعث الارتياح حقا أن نرى أننا قادرون اليوم ، من خلال تنفيذ الالتزامات كما نصت عليها المادتان الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار ، على تقييد انتشار الأسلحة النووية بين الدول الأطراف وحصر الدول الحائزة للأسلحة النووية رسميا في خمس دول فقط . وبهذا الخصوص تشجعنا إلى حد بعيد جدا القرارات التي اتخذتها مؤخرا فرنسا والصين بشأن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار . والآن وقد انضمت إلى المعاهدة كافة الدول الخمس الحائزة رسميا للأسلحة النووية ، يأمل وفدي

بصدق أن يتسنى تنفيذ المادتين الأولى والثانية تنفيذا كاملا بما يمنع على نحو فعال الانتشار الأفقي للأسلحة النووية .

ومن جهة أخرى ما زالت تقلقنا سلسلة من التقارير المتعلقة بالدول الحائزة للأسلحة النووية التي هي منهمكة في مساعدة الدول غير الأطراف على تطوير برامجها النووية عوضا عن التفرغ لتشجيع تبادل المعدات والمواد على أكمل وجه وكذلك المعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وللتعاون فيما بين الدول الأطراف ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خلق قدارت في مجال الأسلحة النووية . وهي إذ تفعل ذلك إنما تقصّر بالتأكيد في الوفاء بما تعهدت به من التزامات بموجب المادتين الأولى والرابعة من معاهدة عدم الانتشار . وعلاوة على ذلك ما زلنا نلاحظ ببالغ القلق أوجه التضارب في التدابير المتخذة ضد المنتهكين الحقيقيين والمحتملين . وهذا النهج الذي يكيل بمكيالين يتعرض للنقد منذ وقت طويل وقد ولّد استياءً لدى الدول غير الأطراف التي تتقيد كليا بالتزاماتها بموجب المعاهدة . لقد حان الأوان لنا جميعا لإزالة مثل هذه الممارسات الجائرة .

ولقد أعرب وفدي في مناسبات عديدة عن ارتياحه لملاحظة أن أعظم دولتين نوويتين ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ، قد دخلتا في مفاوضات جدية لخفض ترسانتي أسلحتهما النووية ونجحتا في إبرام معاهدات هامة مثل اتفاق ستارت الأول و ، مؤخرا ، ستارت الثاني . ووفدي ، إذ يؤكد أن إبرام هذين الاتفاقين سوف يسهم بالتأكيد في صيانة السلم والأمن الدوليين في فترة ما بعد الحرب الباردة ، يحدوه خالص الأمل أن يتم تنفيذهما بما يتفق مع روح المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار . وبودنا أن نؤكد على هذه النقطة لأنه بحسب حسابنا التقريبي سيظل الطرفان ، وذلك حتى بعد اكتمال المرحلة الثانية من اتفاق ستارت الثاني في عام ٢٠٠٣ ، يمتلكان ترسانات نووية أكبر كمّاً وأحسن نوعا مما كانا يمتلكانه في عام ١٩٧٠ عندما بدأ سريان معاهدة عدم الانتشار .

وأخيرا ، ونظرا لكون الأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار لم تتحقق بعد ، فإننا نرى من الأساسي أن نبدأ ، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ ، في بذل جهود حازمة من أجل تحسين تنفيذ المعاهدة قصد ضمان فعاليتها ومن ثم مستقبلها فيما بعد عام ١٩٩٥ . وفي هذا السياق حثت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، ومن بينها بلدي ، في مناسبات عديدة كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة بحسن نية قصد تحقيق جملة من الأمور من بينها نزع السلاح في أقرب وقت ممكن . وكنقطة انطلاق بود وفدي أن يقترح تحويل الوقف الاختياري المؤقت للتجارب النووية ، الذي احترمته حتى الآن أغلبية الدول الحائزة للأسلحة النووية ، إلى وقف

اختياري دائم . وأملنا أن نكون قادرين بالفعل ، قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ ، على تطوير هذا الوقف الاختياري تدريجيا وتحويله إلى اتفاق ملزم قانونا في شكل معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . ويعتقد وفدي أن وضع معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية قبل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ سوف يساعد على تأمين مستقبل المعاهدة فيما بعد عام ١٩٩٥ .

وقبل الختام ، اسمحوا لي بأن أقول بضعة كلمات حول مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الوشيك لعام ١٩٩٥ . وإني إذ أعي أن الفقرة ٣ من المادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار لا تتحدث إلا عن تقرير استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة جديدة ، إلا أني أُجازف ، في إطار الفقرة ٣ من المادة الثامنة ، باقتراح أنه ربما كان من الأفضل ، قبل اتخاذ أي قرار بشأن تمديد المعاهدة ، انتهاز الفرصة التي يتيحها المؤتمر للنظر بجدية في مدى التحقيق الفعلي للأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار - ألا وهي منع انتشار الأسلحة النووية ، وتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ولن نستطيع إلا على أساس نتائج مثل هذا الاستعراض الشامل أن نتبيَّن بوضوح ما إذا كانت معاهدة عدم الانتشار تستحق التمديد إلى أجل غير مسمى أو لفترة أو فترات محددة جديدة .

وفي الختام ، ودون الدفاع على الإطلاق عن تكرار ما يتم بالفعل في محافل أخرى ، بود وفدي أن يؤكد أهمية التفاهم الذي تم التوصل إليه في بداية دورة عام ١٩٩٣ لمؤتمر نزع السلاح والقاضي بإجراء مشاورات غير رسمية حول مسائل عدم الانتشار تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح ، ويُؤمل أن تسهِّل هذه المشاورات العمل الذي يتم بشكل رسمي أكثر في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ .

الرئيس (الكلمة بالصينية): أشكر ممثل إندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس .

وأدعو الآن السفير سين ، ممثل السنغال ، إلى الإدلاء ببيان .

السيد سين (السنغال) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في هذا اليوم الذي يرمز إلى الذكرى الثلاثين لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية ، بالإعراب بادئ ذي بدء عن سروري لتولي وفد الصين ، التي هي بلد لها وزن كبير في الشؤون العالمية ، رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وبود وفدي أن يتقدم إليكم بأخلص التهاني لاختياركم لهذا المنصب الرفيع ، وأن يؤكد لكم دعمه الكامل في البحث عن

الحلول لمشاكل نزع السلاح العاجلة . وإني واثق من أن مهارتكم وخبرتكم ، في الفترة الانتقالية الحاسمة التي يمر بها المؤتمر ، سوف تكونان لكم مساعدة قيِّمة في اضطلاعكم بولايتكم .

وبودي أيضا أن أُعرب عن امتناني لسلفكم السيد جيرالد شانون ، سفير كندا ، الذي يسرت قيادته النيِّرة أعمالنا إلى حد بعيد . وبودي أيضا أن أتوجه بأخلص تمنياتي إلى الأمين العام للمؤتمر ، السفير بيراساتيغوي ، الذي هو ، إن صح التعبير ، ذاكرة هذه الهيئة الحية وروحها .

وبودي أن أُشيد أيضا هنا بوزير خارجية النرويج ، معالي السيد يوهان يورغن هولست ، لمساهمة بلده الممتازة في جهود نزع السلاع ولبيانه الرائع الذي عبَّر بفصاحة عن خيار النرويج الجدير بالثناء .

وأخيرا ، بودي أن أشكر صديقي السفير سويمادي بروتوديننينغرات ممثل إندونيسيا على تحليله الرائع تماما لكيفية تحسين تنفيذ معاهدة عدم الانتشار .

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة أُحرز تقدم ملحوظ في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وبهذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أنه تم إبرام اتفاقات إقليمية ودولية ثنائية عديدة ، كما تم اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن الدولي . وفي هذا السياق ، تكفي الإشارة إلى نجاح جهود المجتمع الدولي التي لم يسبق لها مثيل والرامية إلى التفاوض في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وإزالتها ، التي وقعت عليها قرابة ١٤٠ دولة بباريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وقد تابع بلدي أيضا باهتمام التقدم في مجال الحد من الأسلحة النووية الذي أُحرز في الأعوام الأخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي .

وصحيح أن وضع اتفاقات نزع السلاح حيز التنفيذ يستغرق في جميع الأحوال وقتا طويلا نظرا لتعقدها ولما يتطلب إنفاذها من موارد مالية وتكنولوجية . ففي حالة اتفاق ستارت الثاني مثلا فإن التنفيذ الكامل مقرَّر لعام ٢٠٠٣ ، وتنص اتفاقية الأسلحة الكيميائية على فترة عشرة أعوام لتدمير الترسانات القائمة ولو أنها تتضمن فعلا ، لحسن الحظ ، أحكاما لمنع الانتشار أثناء فترة الانتقال نحو عالم خال من الأسلحة الكيميائية . ولكن ماذا عن الأرض والرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون على المعمورة ولم يعد بإمكانهم تحمُّل أعباء انتاج ثم تدمير الأسلحة النووية أو البكتريولوجية أو الكيميائية ، التي تتطلب إجراءات إنتاجها وتدميرها قدرا كبيرا من الاستثمار إذا ما أُريد إزالة الأسلحة دون الإضرار بالبيئة؟ وكذلك ، وبخصوص موضوع الأسلحة النووية ، يكون من الأكثر طمأنة تبادل البيانات حول كميات المواد الانشطارية

المطلقة أثناء تدمير الأسلحة في سياق خفض الترسانات النووية والمعلومات المتعلقة بأماكن تخزينها . وواضح أنه في حين نحتاج إلى التحلي بالواقعية والعملية لا بد من أن يكون التأكيد ، في التحليل النهائي ، على ضرورة إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تنص ، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، على حظر كل انتاج للأسلحة النووية وتدمير مخزوناتها القائمة .

وبودي أن أعود إلى حدث كان سفير المكسيك الموقر ، السيد ميغويل ماريـن بوش ، قد أشار إليه هنا لتذكيركم بأنه قد تمت أثناء الجمعية العالمية للصحة السادسة والأربعين مناقشة مستفيضة ومطولة لآثار الحرب النووية على الصحة والبيئة . وكان الهدف من ذلك يتمثل في تحديد ما إذا كان استخدام مثل هذه الأسلحة من جانب دولة ما يُعتبر أم لا انتهاكا للقانون الدولي ، بما في ذلك دستور منظمة الصحة العالمية . والقرار الذي اعتُمد يدعو محكمة العدل الدولية إلى إصدار فتوى بشأن هذه المسألة . وهذه المشكلة هامة بالتأكيد ، وذلك حتى في فترة ما بعد الحرب الباردة ، والجميع يوافق على الاستنتاجات التي توصل إليها الخبراء العلميون الذين قدّموا إلى منظمة الصحة العالمية تقريرا لا لبس فيه عن آثار الحرب النووية على صحة الإنسان والهواء والماء والتربة وباختصار على كامل البنية الاقتصادية والإنتاجية ، فضلا عن آثار "الشتاء النووي" . وصحيح أيضا أن الفتوى وإن لم تكن ملزمة إلا أن لها في جميع الأحوال وزنا أخلاقيا وسياسيا . هذا ، والسؤال الجوهري هو في رأينا كيف يمكن منع الحرب النووية أو كيف يمكن تحقيق نزع السلاح الشامل ، كما هو الحال بالنسبة للأسلحة الكيميائية؟ علينا أن نوجه طاقاتنا في ذلك الاتجاه ، ولكن هذه المسائل لا بد من مناقشتها في مؤتمر نزع السلاح وليس في منظمة الصحة العالمية . ولا بد من أن نضع في اعتبارنا هذه الحاجة إلى التوافق في الآراء وهذه الحكمة في الدورة المقبلة للجمعية العالمية للصحة قصد تفادي المواجهة وتعاقب الاقتراعات السرية التي تستغرق قدرا كبيرا من الوقت . ومن شأن ذلك أن يساعدنا على تفادي سوء التفاهم أيضا .

بيد أن ما كان من الممكن أن نتحدث عنه في منظمة الصحة العالمية هو خطر الحوادث الشائع بشكل متزايد - حتى وإن سُمّيت ب "حوادث غير خطيرة" - بمحطات توليد الطاقة النووية المصانة صيانة سيئة ، بما يرافق ذلك من خطر الإطلاق العرضي للمواد المشعة ، كما حصل في تشرنوبيل . ومهما تكن الظروف أصبحت حالات الإنذار متكررة الحدوث ويجب أن نرى في ذلك تحذيرا . وفي الأسبوع الماضي فقط حصل إنذار من هذا القبيل . كما وأننا لم نتحدث في منظمة الصحة العالمية عن صعوبات تدمير الأسلحة النووية في إطار اتفاقات نزع السلاح والحاجة إلى صون البيئة .

وفي الوقت الحاضر دعونا نرجع إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي هي ، كما ذكّرنا بذلك زميلي منذ لحظات ، أداة ضرورية لصيانة السلم والأمن الدوليين وكذلك لتحقيق رفاه الشعوب الاجتماعي والاقتصادي . وذلك لأنها تمنع على نحو فعال انتشار الأسلحة النووية وتوفر إطارا لنزع السلاح الشامل . وبالإضافة إلى ذلك ، تنطوي معاهدة عدم الانتشار على آلية تحقق بفضل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولكنها تبيح في نفس الوقت التجارة والتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد ارتفع منذ المؤتمر الاستعراضي الرابع في عام ١٩٩٠ بانضمام ١٦ عضوا جديدا ، وهو يشمل الآن كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية - وذلك على الأقل كما هي معرفة في المعاهدة نفسها . وفي المجموع تعد معاهدة عدم الانتشار ١٥٦ بلدا طرفا فيما لا يزال هناك أكثر من ٣٠ دولة لم تنضم إليها بعد ، وذلك على الرغم من أن البعض منها يقوم بأنشطة نووية . وعلى أية حال فإن جنوب أفريقيا التي يشتبه في أن لها قدرة نووية اعترفت بهذه الحقيقة وانضمت إلى معاهدة عدم الانتشار . ويحدونا الأمل أن تخضع كافة منشآتها النووية لرصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأقل ما يمكن أن يقال عن ذلك هو أنه تطور إيجابي يخلق ظروفا ملائمة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا . وأناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية دعم الأفارقة تحقيقا لذلك الغرض .

غير أنه بالنظر إلى بعض أوجه النقص والقصور هل يمكن تصديق أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تملك كل ما يلزم من موارد بشرية ومالية وتقنية للقيام بدورها الحاسم في ميدان رصد المنشآت النووية؟ وبعبارة أخرى هل أن الوكالة مجهزة كما يلزم بالمعدات للاضطلاع بمسؤوليتها القانونية الدولية فيما يتعلق بتطبيق الضمانات في وقت تتم فيه اكتشافات هائلة فيما يتصل بدورة الوقود النووي؟ إن الجواب يكمن في السؤال . وعلى وجه التحديد فإننا نعتقد أن وجود نظام فعال وعملي للتحقق شرط أساسي لمعاهدة عدم الانتشار . وبالتالي فإن أي تقدم يحرز في مجال الخبرة والكفاءة فيما يتعلق بالتحقق ستكون له أهمية لا تقدر بالنسبة لجهود عدم الانتشار الدولية . وباختصار فإنه ما من خدمة يمكن تقديمها لمصداقية معاهدة عدم الانتشار ونفوذها العالميين أفضل من تعزيز آلية التحقق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ أحكام المادة السادسة من المعاهدة على نحو ملائم . وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تفيد المعاهدة من التقدم الحقيقي إذا أتيحت الفرص فيما يتعلق بالحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ، وتوفير الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وحظر الهجومات ضد المنشآت النووية . وواضح تماما أن الحاجة إلى تحقيق حظر شامل للتجارب النووية أصبح مسألة حاسمة لها صلة بمعاهدة عدم الانتشار وبنزع السلاح النووي بصورة عامة . ويرى وفدي أنه نظرا لجميع هذه العوامل لا بد لنا من أن

نتهيأ للمؤتمر الاستعراضي الوشيك لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ واثقين من أن المعاهدة التي لا غنى عنها من جميع النواحي لا بد أن تظل سارية المفعول إلى أجل غير مسمى .

وبالتالي على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أعلنت وقفا اختياريا للتجارب النووية والدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنتهز الفرصة للبدء في التفاوض في معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن التحقق منها . ويتمثل هدفنا في إقامة نظام لمراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل ـ الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ـ فضلا عن الناقلات البعيدة المدى وتكنولوجيات القدرة المزدوجة . وعلى أي حال فإنه يجب أن تكون تدابير التحقق متوازنة ومنصفة ؛ ولكي تكون هذه التدابير فعالة يجب ألا تعوق استخدام العلم والتكنولوجيا النوويين في الأغراض السلمية .

والسنغال تعلق بطبيعة الحال الأولوية على مسألة أسلحة الدمار الشامل ، وتولي نفس القدر من الأهمية لتحديد الأسلحة التقليدية . والأحداث المؤلمة التي تحصل في أنحاء مختلفة من العالم ، ولا سيما في أفريقيا ، تبرهن بأوضح طريقة ممكنة على آثار التراكم الجامح والمفرط للأسلحة التقليدية ، وعلى الطريقة التي يفاقم بها ذلك النزاعات المحلية والإقليمية . لهذا السبب أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (الوثيقة A/C.1/47/7) ، أن الوضوح يمكن أن يؤدي إلى بناء الثقة بين الدول ويزيل مخاطر الشكوك أو سوء التفاهم أو التوتر أو خطر الحرب . وبذلك الخصوص يجب أن يساعد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ، الذي أنشئ طبقا لقرار الجمعية العامة ٤٦/٣٦ لام ، على خلق ظروف الوضوح والثقة والمسؤولية والاستقرار ، لتعزيز السلم والأمن إقليميا ودوليا . ويجب أن يضع السجل أساسا مدونة دولية لقواعد السلوك لأغراض مراقبة عمليات نقل الأسلحة وأنشطة مورِّدي وتجار الأسلحة وفقا للقواعد والمعايير المطبقة عالميا . ويتعلق الأمر أيضا بوضع حد لما للاتجار غير المشروع بالأسلحة من آثار شنيعة فيما يتصل بحلقة الإرهاب المفرغة ، والاتجار بالمخدرات وتهريبها مما تقوم به الجماعات غير النظامية المزعزعة لاستقرار المجتمعات العصرية .

وبعد مرور أربعة عقود على سباق التسلح يؤمل أن نكون سائرين في طريق تجريد الاقتصادات من السلاح وتحويل المركّبات العسكرية ـ الصناعية لأغراض سلمية . ولكن نهاية هذه العملية ليست وشيكة بطبيعة الحال . وما زالت توجد في الخلفية مشاكل عديدة تتصل بالعلاقة الوثيقة التي دأب بلدي على إقامتها بين نزع السلاح والتنمية . ولعل الوقت قد حان لرصد صفقات الأسلحة وكسر الحلقة الجهنمية للصادرات غير المشروعة والتقليل من تأثيرها على الاقتصاد العالمي قصد تحقيق إدارة الترسانات على نحو أفضل وأكثر وضوحا . وإني واثق من أنه سيكون بمستطاع اللجنة المخصصة للشفافية ، بفضل

القيادة النيرة لصديقي منير زهران سفير مصر ، أن تأخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار متوخية نهجا شاملا تجاه هذه الجوانب من نزع السلاح الهامة جدا .

وبالإضافة إلى ذلك يبين تقرير الأمين العام بوضوح ، عند التطرق لمفاهيم الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط ، أن تنظيم نزع السلاح والتسلح لا يمكن فصلهما عن المسائل السياسية والاقتصادية وأن للأمن نفسه أبعادا متعددة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإيكولوجية . وأصبح هذا الوضع أكثر دلالة في هذه الفترة التي هي مرحلة انتقال نحو الديمقراطية وفترة يسودها الكساد الاقتصادي وانتشار البطالة والفقر في جميع أنحاء العالم . وكذلك فإن السلم مفهوم شامل ولا يتجزأ ، وهذا يعني أن التقدم المحرز في نزع السلاح في مجال فئات معينة من الأسلحة يجب توسيعه ليشمل فئات أخرى .

ومما لا يقبل الجدل أن النجاح في التفاوض في اتفاقية للأسلحة الكيميائية يبين أن مؤتمر نزع السلاح قد دخل ، بعد الحرب الباردة ، عصرا جديدا حافلا بالوعود والآمال ولكنه محفوف أيضا بالشكوك والمخاطر . وذلك لأن المشاكل الواجب معالجتها هائلة والتحديات الواجب التصدي لها هامة . ولكي يحافظ المؤتمر على مصداقيته سيكون عليه بالتالي أن يهتم أكثر بالتهديدات الجديدة للسلم والأمن العالميين . ولا بد له من أن يشارك في منع استفحال النزاعات المسلحة نتيجة التطرف القومي وأزمات الهوية وحالات التوتر الإثني والديني والمنازعات الترابية . ومن ثم سوف يشكل عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية اهتماما فائقا من اهتمامات المجتمع الدولي في الأعوام المقبلة . وعند التحليل النهائي سيكون هدف المؤتمر العالمي الطويل الأجل ، المتمثل في تخفيض مستويات التسلح وبعث الثقة في النفوس من خلال وضع اتفاقات لنزع السلاح ملزمة قانونا على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، حاسما بالنسبة للمستقبل .

ولا يخفى عن أحد أن هذا الهدف لن يتحقق بين عشية وضحاها في هذه المهمة المثيرة التي ترغب السنغال في المشاركة فيها مشاركة كاملة والتي تحتاج إلى جهود وإرادة سياسية من جانب كل من تتألف منهم المنظومة الدولية . والآن وقد أوشك القرن العشرون على النهاية لا بد لنا من السعي إلى كتابة صفحة جديدة في تاريخ نزع السلاح والسلم والأمن من أجل رفاه البشرية جمعاء .

ولا بد بطبيعة الحال أن يظل مؤتمر نزع السلاح في جنيف هيئة تفاوضية متعددة الأطراف وليس مجرد محفل نقاش . ولا بد للمؤتمر أن يظل على طريقته المتمثلة في التوصل إلى التوافق في الآراء عند وضع المبادىء وقواعد السلوك القابلة للتطبيق على عمليات نزع السلاح العالمية مع تعهد جميع الدول قانونيا وسياسيا باحترامها . وتوخي

مثل هذا النهج يتطلب رؤية تطلعية للحقائق الجديدة ، ونظريات ردع ، واستراتيجيات مناسبة تعكس كون العالم قد تغير جذريا فأصبح متعدد الأقطاب ، ومراعاة أن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح تبدو لنا حتمية . وبلدي الذي قدم طلب قبوله منذ العام ١٩٨٢ دأب على المشاركة في أعمال المؤتمر كمراقب ، وذلك على الرغم مما يكرر دوما من أن مسألة توسيع العضوية تتطلب اتخاذ قرار عاجل . وبودنا أن نقول إنه يجب أن يكون المؤتمر مفتوحا أمام جميع الدول المعربة عن رغبتها في الانضمام إليه والدائبة على تقديم أدلة ملموسة تثبت اهتمامها وعزمها والتزامها فيما يتعلق بنزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالصينية): أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلي وإلى بلدي .

أدعو الآن السفير شانون ، ممثل كندا ، للإدلاء ببيان .

السيد شانون (كندا): سيدي الرئيس لقد حصل لي الشرف أن ترأست ، بصفتي ممثل كندا الدائم في جنيف ، مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ١٨ أيار/مايو من هذا العام . وبما أني كنت قد سافرت الأسبوع الماضي إلى عاصمة بلادي لإجراء مشاورات فإنه لم يكن بإمكاني حضور الجلسة الأخيرة من فترة الرئاسة الكندية ، ولكن بإمكاني اليوم أن أتناول بإيجاز أربع مجموعات من المسائل المطروحة علينا في المؤتمر ، وأن أعرب عن تأييدي لكم يا سعادة السفير هُو على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . ولكندا والصين تاريخ تعاون طويل ومثمر في المحافل المتعددة الأطراف ، وأنا أتطلع للعمل معكم عن كثب خلال الجزء الثاني من الدورة .

وبودي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن شكري للأمين العام للمؤتمر ، السفير بيراساتيفوي ، ولموظفيه الأكفاء على الدعم الفني العالي الذي مدُّوني به أثناء فترة رئاستي . وبودي أيضا أن أنضم إلى زميليَّ الإندونيسي والسنغالي في الإعراب عن الشكر لمعالي وزير النرويج السيد هولست على مشاركته في نقاشنا . وأخيرا بودي أن أتقدم بالتهاني للسفير سين ولزملائنا الأفارقة الآخرين بمناسبة هذه الذكرى الهامة لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية .

ولقد كان الشهران السابقان فترة حافلة لنا جميعا شهدت وضع برنامج عمل فعال لجميع اللجان المخصصة . وقد حضرت وفود عديدة من وفود مؤتمر نزع السلاح دورة مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح التي دامت ثلاثة أسابيع في نيويورك في الفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/مايو ، كما حضرت اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار في الفترة من ١٠ الى ١٤ أيار/مايو . والدورة الحالية تنحو بنا أيضا إلى سبيل الانشغال على نحو مركز بمعالجة ألح مسألة معروضة علينا ، ألا وهي التفاوض في معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وقبل مباشرة المهام الرئيسية التي تنتظرنا في هذه الهيئة بودي أن أشير إلى أن عملية الإصلاح التي نسعى إليها جميعا في مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح قد تجلت بينة بشكل واضح هذا العام ، كما يدل على ذلك النجاح في الانتهاء من بحث البند المتعلق بنزع السلاح الإقليمي . ويمثل التقرير المتفق عليه توافقا شاملا في الآراء على أن نزع السلاح الإقليمي لا بد من النظر إليه في سياق السلم والأمن الدوليين . وهذا جلي بشكل واضح في يوغوسلافيا السابقة وفي شبه الجزيرة الكورية حيث يمكن أن يكون لحالات التوتر الإقليمي تأثير مخل بالاستقرار العالمي .

وما لا يقل عن ذلك روعة التقدم الذي أُحرز بشأن البند الذي يعالج مسألة العلم والتكنولوجيا . ويبدو من البديهي لكندا من النقاش الذي دار حول هذه المسألة أن ما يلزم هو اتفاق بشأن عمليات نقل التكنولوجيا يعكس مصالح ووجهات نظر كل من موردي التكنولوجيا والمستفيدين منها ، ويعكس هذه المصالح ووجهات النظر بطريقة تفي بهدفي تعزيز التعاون الدولي وتشجيع الأمن الدولي . وفي رأي كندا فإن التقيد بقواعد عدم الانتشار المقبولة دوليا أساسي ليس فقط كأساس للأمن الدولي وإنما أيضا لتوفير أساس للتعاون في نقل التكنولوجيا الحساسة .

وفي البيان الذي أدليت به في ١٨ آذار/مارس عند تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، تحدثت عن بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لكندا: التفاوض في معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح ؛ الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى مؤتمر نزع السلاح ؛ وأخيرا الشفافية في التسلح . وبودي أن أتناول هذه المسائل بإيجاز من جديد .

لقد رحبت كندا بتعهد الرئيسين كلينتون ويلتسن بفانكوفر هذا العام بالتفاوض في حظر متعدد الأطراف للتجارب النووية في وقت مبكر . والمكان هو مؤتمر نزع السلاح ؛ والزمان هو الآن . وتحث كندا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا على المضي في وقفها الاختياري للتجارب النووية ؛ وتحث المملكة المتحدة والصين على الاقتداء بها .

والتجارب النووية أياً كان شكلها وأياً كان حجمها ، وسواء كانت أسبابها تتعلق بالسلامة أو بالنوعية ، إنما هي في رأينا بقايا عصر مضى . ويعد تحقيق معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية منذ زمن بعيد هدفا من أهداف كندا . ولا بد من انتهاز هذه الفرصة لاستجماع الإرادة السياسية والطاقات للتفاوض في معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية .

وبخصوص التحقق ، الذي هو أمر حيوي لإيجاد معاهدة ذات مغزى ، تشارك كندا بنشاط في أعمال فريق الخبراء العلميين الذي ينظر في الجهود التعاونية الدولية

لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية دعما لوضع معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . وفي ٢٧ أيار/مايو عندما تبدأ اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية أعمال دورتها الثانية سوف نسهم بورقة حول التكنولوجيات "غير الاهتزازية" تبرز عرضين ستتقدم بهما كندا إلى اللجنة .

ولقد انتقد البعض ولاية فريق الخبراء العلميين بأنها غير مرنة . ويقول البعض إنها لا تسمح بمناقشة التكنولوجيات غير الاهتزازية تأييدا لوضع معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . غير أن عرض اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لورقات حول التكنولوجيات غير الاهتزازية يؤكد كونه يمكن النظر في آليات أخرى للكشف والتحقق تحت رعاية اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . وللسفير تاناكا ، رئيس هذه اللجنة المخصصة القدير جدا ، أن يعتمد على المشاركة الكندية الكاملة في أعمال لجنته على المستوى الفني وعلى مستوى اتخاذ القرارات .

وبخصوص عدم الانتشار بدأت اللجنة التحضيرية لمؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار عملية تمديد المعاهدة بداية موفقة في نيويورك في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو ، وتم التوصل إلى قرارات بشأن مسائل إجرائية هامة مثل موعد ومكان انعقاد الاجتماعات المقبلة للجنة التحضيرية ولمؤتمر التمديد نفسه وإنشاء ما نعتبره مكتبا قديرا جدا .

وإذ ننتقل من مسائل الإجراء إلى الجوهر سنظل نحتاج إلى روح من التعاون تقوم على أساس التقدير المشترك لأهمية وجوهرية معاهدة عدم الانتشار في إطار الجهود الرامية ليس فقط إلى تأمين عدم انتشار الأسلحة النووية وإنما أيضا إلى المساهمة في إزالتها الكاملة في نهاية الأمر . وبخصوص هذه النقطة الأخيرة تشجع كندا جميع الدول النووية على إدخال تخفيضات أكبر على ترساناتها النووية - مع العلم أن كل بادرة من هذا النوع ، فضلا عن أن لها ميزتها الذاتية من شأنها أن تسهل بلوغ أهدافنا فيما يتصل بعدم الانتشار .

وبطبيعة الحال نرحب بإعلان بيلاروس مؤخرا التصديق على معاهدة عدم الانتشار ، وندعو أوكرانيا وكازاخستان من جديد إلى التوقيع على معاهدة عدم الانتشار بوصفهما دولتين غير حائزتين للأسلحة النووية .

وفي شهر أيار/مايو من العام الماضي عرض رئيس وزراء كندا برنامج عمل بشأن عدم الانتشار لينظر فيه المجتمع الدولي . ولا يزال برنامج العمل هذا مطروحا . وقد قال رئيس الوزراء إنه ما من شيء أهم من منع الانتشار النووي ، فدعا المجتمع

العالمي إلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار عندما يحين موعد تمديدها في عام ١٩٩٥ . وفي رأي كندا يجب أن توقع عليها كل البلدان ولا بد من تمديدها إلى أجل غير مسمى .

ونحن نعتقد أنه يسجل حاليا إحراز تقدم حقيقي في مجال عدم الانتشار . وكما أوضحت ذلك معظم البلدان ، يظل الأساس المنطقي لمعاهدة عدم الانتشار هو تعهد الدول النووية بتخفيض الأسلحة النووية مقابل تعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم حيازة مثل هذه الأسلحة . ولا بد لمؤتمر التمديد في عام ١٩٩٥ أن يؤكد تلك العملية .

وبودي الآن الانتقال إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح ، وهذا موضوع تمت معالجته هذا الصباح وسيظل يشغل وقتنا في هذه الدورة . ولقد تم أثناء الأشهر السابقة النظر في عدد من الاقتراحات الرامية إلى إصلاح عضوية مؤتمر نزع السلاح ، ولكن مقترحات عديدة من بينها تلخص تفكيرا يعكس فترة الحرب الباردة أكثر مما يعكس العالم الذي نعيش فيه اليوم . وفي رأينا فإن ترك العضوية كما هي في الوقت الحاضر - وهذا أمر يدافع عنه البعض - سيخدم البعض خدمة ذاتية وسيكون بالنسبة لغير الحاضرين حول مائدة التفاوض إشارة توحي بأن مؤتمر نزع السلاح غير مستعد للتسليم بالحقائق . والاقتصار على توسيع العضوية في حدود ضيقة من شأنه أن يؤشر إلى الاستخفاف بمبادئ الشمول الديمقراطية التي تعز علينا جميعا .

وفي ١٨ آذار/مارس أوضحت تفضيل كندا للخيار الذي من شأنه أن يسمح بالترحيب بالبلدان التي طلبت رسميا الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح بصفة أعضاء كاملي العضوية فورا . ومن شأن هذا النهج ، في رأينا ، أن يزيد عضوية مؤتمر نزع السلاح إلى عدد يمكن التصرف معه (ما بين ٦٩ و٧٥) . وواضح أن عضوية مؤتمر نزع السلاح الحالية لم تعد تعكس الحقائق الجغرافية - السياسية الحالية . والنظام العالمي المتغير يقوم على مبادئ ديمقراطية ولم يعد حق التصرف بلا منازع مقبولا . كما أن كندا تجد صعوبات في تأييد مفهوم أسرة الأمم المتحدة عموما التي يطلب إليها أن تظل تدعم ماليا ناديا مقصورا على أعضاء قلائل هنا في جنيف .

وخلاصة القول إن كندا تعتقد أن أفضل خيار من بين الخيارات المطروحة يتمثل في السماح بالانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح لأي بلد يطلب الانضمام رسميا في موعد محدد . وأحث كافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح الحاليين التفكير بجد في هذا الاقتراح .

وأخيرا بودي أن أعلق بإيجاز على العمل فيما يتصل بالشفافية في مسألة التسلح . إن سجل الأسلحة التقليدية قائم الآن وقد قدمت كندا تقريرها قبل ٣٠ نيسان/أبريل المحدد كآخر موعد لتقديم التقارير . وهذا يعكس التزامنا بالسجل . وبودنا أن

نعتبر أمرا مسلما به أن جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح قدموا بالفعل بياناتهم الطوعية ومعلوماتهم الأساسية إلى السجل أو أنهم خططوا لتقديمها في وقت قريب جدا إن هم لم يفعلوا ذلك بعد .

ولعلكم تذكرون أن فريقا من الخبراء الحكوميين من المنتظر أن يجتمع في عام ١٩٩٤ بغية إعداد تقرير يقدم إلى الأمين العام في دورة الجمعية العامة التاسعة والاربعين عن طريقة العمل بالسجل . وبالإضافة إلى ذلك سوف يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار عمل مؤتمر نزع السلاح وفقا لما هو مبين في الفقرات من ١٢ إلى ١٥ من القرار ٣٦/٤٦ لام .

إن الوقت يمر . وإذا ما أردنا الوفاء بالتزاماتنا وتقديم مساهمة مفيدة لفريق الخبراء الحكوميين سوف تحتاج اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح إلى تعجيل عملها .

لقد تناولت اليوم بإيجاز أربع مسائل رئيسية من مسسائل نزع السلاح هي: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، ومعاهدة عدم الانتشار ، والعضوية في هذه الهيئة الجليلة ، والشفافية في التسلح . وبطبيعة الحال فإن المسألتين الأوليين لهما أهمية فائقة . غير أنه خلافا لمعاهدة عدم الانتشار التي توجد فيها عملية راسخة نأمل أن تؤدي إلى تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ، نفتقر في مؤتمر نزع السلاح حتى إلى ولاية تفاوضية من أجل وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وبودي أن أؤكد وجهة نظر حكومتي التي مؤداها أن الوقت قد حان للعمل بسرعة بشأن مسألة التفاوض في معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . ولا توجد ، في رأي كندا ، طريقة أفضل من ذلك لإثبات الحاجة إلى مؤتمر نزع السلاح ومن ثم إلى استمرار مطابقته لمقتضى الحال .

الرئيس (الكلمة بالصينية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس وكذلك إلى بلدي .

وبهذا نصل إلى نهاية قائمة متحدثي اليوم . هل هناك وفد آخر يريد تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى أن ممثل وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يطلب الكلمة . هل تريدون الإدلاء ببيان حول مسائل إجرائية أم سيكون لبيانكم طابع يتعلق بالجوهر؟ الكلمة لممثل بعثة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

السيد تشونغ (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): المسألة مسألة إجرائية فقط .

الرئيس (الكلمة بالصينية): أشكر ممثل بعثة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

السيد تشونغ (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): سيدي الرئيس ، بودي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . هذا ، ولم تكن لدي نية تناول الكلمة ولكن وزير النرويج أشار في بيانه إلى بلدي فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار ، لذلك أتحفظ بحق تناول الكلمة في الجلسة المقبلة ، وإن كان موقف حكومة بلدي من هذه المسألة معروفا جيدا .

الرئيس (الكلمة بالصينية): إذا لم تكن هناك أية وفود أخرى تريد تناول الكلمة بودي الانتقال إلى موضوع آخر . لقد عممت الأمانة اليوم الوثيقة CD/WP.443 فيما يتعلق بطلب مقدم من جمهورية سلوفينيا من أجل المشاركة في أعمال المؤتمر وفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من نظامه الداخلي . وبودي أن أشير إلى أننا بصدد اتخاذ إجراء فقط فيما يتصل بالفقرة الثانية من تلك الرسالة إذ أن مسألة العضوية يعالجها الآن المنسق الخاص المعين لذلك الغرض . ولم يثر أي اعتراض فيما يتصل بطلب سلوفينيا المشاركة كعضو جديد في أعمالنا ؛ وبالتالي أعتبر أن الطلب المعروض عليكم مقبول .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالصينية): سوف أخبر ممثل سلوفينيا بالإجراء الذي اتخذه المؤتمر .

اسمحوا لي الآن بالانتقال إلى مسألة أخرى . وفقا للممارسة المتبعة في المؤتمر ، وبما أنه لن تعقد جلسة عامة يوم الخميس ، فإني أدعوكم إلى النظر في الجدول الزمني للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية الأسبوع المقبل . وكالمعتاد ، أعدت الأمانة الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية . وبطبيعة الحال هذا الجدول الزمني إرشادي فقط وسوف ينقح عند اللزوم . وعلى أساس هذا التفاهم وإذا لم يكن هناك أي اعتراض فسوف أعتبر أن المؤتمر يقر الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالصينية): قبل رفع هذه الجلسة العامة بودي أن أسجل أننا سوف نعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن تحسين وفعالية سير المؤتمر بعد الجلسة العامة مباشرة وفي نفس الغرفة ، وسوف توفر خدمات الترجمة الشفوية ، وذلك برئاسة السفير كمال ممثل باكستان .

وبهذا نأتي إلى نهاية أعمالنا اليوم . سوف تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، على الساعة ١٠/٠٠ . رفعت الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥